مـاذا يـراد بالصومـال

بإيجاز يراد بالصومال ثلاثة أمور :

١ ـ أن تكون قاعدة عسكرية للولايات المتحدة .

٢ ـ أن تكون مقبرة لدفن النفايات السامة للدول الغنية .

٣ ـ أن يستولى على اليورانيوم منها .

أولا : الصومال قاعدة عسكرية للولايات المتحدة

التاريخ يعيد نفسه فى منطقة القرن الأفريقى وساحل شرق أفريقية ، ما أشبه القرن الحادى والعشرين بالقرن التاسع عشر (بعد مؤتمر برلين عام ١٨٨٤) عندما تجمعت أساطيل الدول الاستعمارية فى ساحل شرق أفريقية يسارع كل منها فى نهش جزء والتهامه قبل الدول الأخرى اللاهثة حول تقسيم القارة وابتلاعها .

فى القرن ١٩ فى نفس المنطقة منطقة الساحل الصومالى وشرق القارة كانت تتنافس فى مياهه أساطيل الدول الاستعمارية الكبرى فى ذلك الحين ـ بريطانية وفرنسية وإيطالية وبرتغالية ـ لتضع أقدامها وتفرض وجودها ، واليوم تتصارع أساطيل أكثر من عشرين دولة ، وإن كانت أمريكا أكثرهم شراهة وتعمل بقوة وجرأة لتسيطر على منطقة القرن الأفريقى والمحيط الهندى الذى يعاد تقسيم

obeikandl.com

النفوذ فيه من جديد. والآن على الكل أن يتواجد، ثم بعد ذلك يكون التفاهم والتقاسم، فالتنافس على أشده وإن بدا أنه تحت راية الأمم المتحدة، والقواعد العسكرية والأساطيل العسكرية وشركات الأمن الخاصة تصول وتجول بدواعى مواجهة الإرهاب، فهل وجود هذا الكم الكبير من القوات الدولية يمكن أن يكون ذريعة لخطط دولية للسيطرة على حركة الملاحة فيه واستباحته؟

الصورة تبدو كذلك، ولكن الواقع ينفيه، بمعنى آخر، إن القوات الأجنبية تريد أن تكون لها أقدام فى المنطقة، ولكن أمريكا ترفض ذلك بوضوح، ولا تخفى مشروعها الكبير المنفرد فى القرن الأفريقى.

لا شك أن القراصنة فى خليج عدن يتسببون فى اختناق التجارة عبر هذا المسار الملاحى المهم جدا، حيث يعد ممرا لـ ٢٠٪ من تجارة النفط العالمية، ويتسببون له فى ارتفاع تكلفة الشحن. وإن إيقاف القرصنة يكون بإحدى وسيلتين إما استعادة حكم القانون فى الصومال، وهذا ما ترفضه القوى الخارجية، فهى تخشى أن تعود من جديد المحاكم الإسلامية أو أى نظام وطنى آخر يحول دون أطماعها فى الصومال. وإما أن تفتش كل سفينة تغادر السواحل، ولكن هذا الحل غير مجد تماما فالقناصة أصبحوا يباشرون نشاطهم ليس فى المياه الإقليمية فحسب، بل فى أعالى البحار، كما ثبت أن هزيمة القناصة فى أعالى البحار مهمه صعبة، فعندما حاولت قوات المارينز أن تصعد على متن مركب صيد مختطف أطلقوا وابلا من النيران فقتلوا فى العملية أحد الرهائن، كذلك عندما فتحت سفينة حربية النار على سفينة قراصنة اكتشف أنها كانت سفينة تايلاندية وهرب القناصة بعد أن فقد ١٤ من طاقم السفينة.

ويحتجز القناصة الآن ٣٠٠ رهينة و١٥ سفينة، مع أن المنطقة يجوب فيها قوة مشكلة من أساطيل ٢٠ دولة تحت القيادة الشاملة للولايات المتحدة، ويتواجد من هذه القوة فى كل لحظة ١٢ سفينة حربية يصاحبها استطلاع جوى وطائرات حربية، ومع كل ذلك لم تستطع أن تحمى ناقلة النفط السعودية، وهنا فقط ارتفع الضجيج والصخب، واستنفر الرأى العام، وأصبحت القرصنة قضية عالمية لأن

السفينة سعودية ووجهتها أمريكا . المنطق يقول إن حصار الساحل الصومالى هو الحل العملى ، خاصة وأن أغلب القراصنة ينتمون إلى منطقة بونت لاند ويعيشون فى بلدة واحدة هى (بوساسو) ويخبئون سفنهم فى ثلاثة موانئ (إيل ، هوبيو ، هرادير) وهذا ما يسهل عمليه عزلهم . والمجتمع الدولى يعلم من هم القراصنة ، وأى مرافئ يستخدمون ، ويعرف سفنهم الرئيسة ويمكن القيام بالالتفاف حولهم ، ولكن ذلك مكلف فى الوقت الذى ترتهن فيه موارد أمريكا فى أفغانستان والعراق .

وقد اقترحت البحرية الأمريكية أن تسلح السفن التجارية ، وهى فكرة رفضها بحارة هذه السفن أنفسهم لخوفهم من أن يؤدى ذلك إلى استفزاز القراصنة ، كذلك اعترض اتحاد البحارة الأمريكيين خشية أن يحدث رد سريع تقع فيه كوارث بيئيه أو موت آلاف فى سفن الركاب .

الواقع أن الطريق الوحيد لمنع كل ذلك يكون من خلال منع القراصنة أن يبحروا أصلا ، وما تدعيه الولايات المتحدة من صعوبة ذلك اليوم نجحت فيه بريطانيا منذ قرنين من الزمان قبل ٢٠٠ سنة مستخدمة السفن والمخابرات بإعلام الإشارة فى حين أسطول الحلفاء اليوم يمتلك سفنا حربية تسير بالوقود النووى ومقاتلات وطائرات استطلاع بلا طيار ورادارات وأجهزة سونار فأين الصعوبة ؟

الصعوبة فى أن الولايات المتحده تريد الاستئثار وحدها بالصومال وبالمنطقة ، وهى لا تريد حصاره ولا تدويله ، تريده أن يبقى على هذا الحال حتى تفرغ من ورطتها فى العراق وأفغانستان ثم تلتفت إليه .

إن الولايات المتحدة الآن تعتبر مسيطرة فعليا على الصومال ، ليس بحكومته التى جاءت بها ولا بنفوذ أثيوبيا التى تحارب لها بالوكالة ، ولكن لأنها تملك قواعد عسكرية كبيرة فى الصومال . فواشنطن تعتبر القرن الأفريقى جزءا هاما من ساحل المحيط الهندى يمكن استخدامه كرأس جسر لممارسة سياسة التوسع الاستعمارى الجديد فى أفريقيا الجنوبية والقرن الأفريقى ، والموقع الجغرافى للصومال يحدد الأهمية الإستراتيجية للقواعد العسكرية على أرض الصومال ،

وبواسطة هذه القواعد تتحقق إمكانية وضع مضيق باب المندب تحت التصويب. وقد عملت أمريكا على ذلك منذ أن ضعفت الحكومة المركزية بالصومال، ففى عام ١٩٨٠ فرضت الولايات المتحدة على الصومال المعاهدة التى اشترطت إعطاء القوات المسلحة الأمريكيه حق استخدام ميناء بربرة الصومالى، وميناء ومطار مقديشيو، وبعض المنشآت الأخرى للقيام بالاستطلاع وتوزيع الذخائر، وكذلك الضمان المادى للعمليات الجوية والبحرية الأمريكية المحتملة فى مناطق خليج عدن والبحر الأحمر. وقد أتاحت الاتفاقية لواشنطن إمكانية استخدام الأراضى الصومالية لتأمين السياسة العسكرية الأمريكية فى حوض المحيط الهندى.

وفى العام التالى ١٩٨١ قدمت أمريكا للصومال مساعدات عسكرية بقيمة ٤٤ مليون دولار، وفى العام الذى تلاه ١٩٨٢ خصصت الولايات المتحدة للبناء العسكرى فى الصومال مبلغ ٢٤ مليون دولار. ثم تدهور الوضع فى الصومال وانتهى الأمر بغزو أمريكا له فى أعوام ١٩٩٢ ـ ١٩٩٤ وفشلها وانسحابها المهين منه.

واليوم يبدى الأسطول الأمريكى الخامس استعداده للتحرك عسكريا ضد قراصنة الصومال شريطة وجود صيغة دولية يستند إليها لاعتقال ومحاكمة هؤلاء القراصنة، قال قائد الأسطول إن قواته لديها الإذن الآن بمهاجمة القراصنة طبقا لقرار مجلس الأمن الأخير الذى وسع نطاقًا دوليا لمكافحة القرصنة قبالة الشواطئ الصومالية، ولكنه يطلب اعترافا دوليا لاعتقال ومحاكمة القراصنة أمام البحرية الأمريكية حتى لا يضطر إلى إطلاق سراح الذين يلقى القبض عليهم. ويبدو أن سجنى أبو غريب وجوانتانامو وما على شاكلتهما سيكون لهم أشباه فى سواحل الصومال.

● **القواعد العسكرية الأمريكية الأخرى فى المنطقة:** لم تكن الصومال البلد الوحيد فى شرق أفريقيا التى زرعت فيها أمريكا قواعد لها، فعلى طول الساحل وجزره انتشرت القواعد العسكرية الأمريكية، وعلى سبيل المثال لا الحصر فى كينيا وجزر القمر وسيشل، وفى المحيط الهندى وجزيرة دييجو جارسيا.

فى كينيا:

استطاعت واشنطن عن طريق وعودها بالمساعدات الاقتصادية والعسكرية جر الحكومة الكينية إلى توقيع اتفاقية فى ٢٦ فبراير عام ١٩٨٠ تزايد بموجبها دخول القوات المسلحة الأمريكية إلى المنشآت العسكرية فى كينيا، كما تمكنت قوات البحرية الأمريكية من استخدام أكبر ميناء فيها ـ ميناء ممبسة الذى يعد أكبر ميناء فى الساحل الشرقى الأفريقى الجنوبى، واستخدمت القوات الجوية الأمريكية قاعدة ناينوك الجوية بالقرب من العاصمة الكينية نيروبى.

وبعد توقيع الاتفاقية بادرت أمريكا بالاستيلاء على رءوس الجسور، وبدأت فى إعداد ميناء ممبسة كى تتمكن حاملات الطائرات وسفن البحرية الأمريكية الضخمة من استخدامه. وقدرت قيمة هذه الأعمال بـ ٤٨ مليون دولار، بالإضافة إلى إنفاق ٢,٤ مليون دولار أخرى لإعادة بناء المطار الموجود بالقرب من هذه القاعدة، ولتشييد مستودعات الذخائر والمعدات اللازمة لقوات الانتشار السريع.

وفى عام ١٩٨١ قدمت واشنطن إلى كينيا مساعدات عسكرية بلغت ٢٥,٢ مليون دولار فى إطار برنامج بيع الأسلحة للدول الأجنبية، وارتفعت قيمة المساعدات عام ١٩٨٢ إلى ٥٨ مليون دولار.

فى جزر القمر:

تم وضع خطة لإنشاء قاعدة عسكرية أمريكية ضخمة فى جزيرة «موورون» التى تدخل ضمن مجموعة جزر القمر، ورسم البنتاجون خطة لبناء منشآت خاصة بموانئها قادرة على استقبال وخدمة جميع أنواع السفن الأمريكية الحربية، وبناء منشآت لمستودعات المعدات العسكرية والأسلحة والذخائر ومخازن السلاح النووى.

فى جزيرة دييجو جارسيا :

يعود النفوذ البحرى الأمريكى على جزر الشواطئ الأفريقية الشرقية إلى عام ١٩٦٦ عندما أجرت الولايات المتحدة الجزيرة من بريطانيا لمدة تمتد ٥٠ عامًا. وقصة جزيرة (دييجو جارسيا) من القصص المبكية فى تاريخ البشرية، يكفى أن أهلها جميعهم انتزعوا منها وأجبروا على تركها إلى الأبد لكى تصبح أرضًا فضاءً تقيم عليها أمريكا أكبر قاعدة لها خارج حدودها، ولتصبح أهم حلقات الوجود الأمريكى فى هذا العالم.

ودييجو جارسيا جزيرة مرجانية صغيرة تبلغ ٢٣ كيلومترا طولا وخمسة كيلومترات عرضا، وهى واحدة من مجموعة الجزر الكائنه فى وسط المحيط الهندى والخليج العربى، ورغم صغر مساحة الجزيرة فإن الولايات المتحدة رصدت لها الملايين لتطوير موانئها البحرية والجوية لتسمح باستخدام قاذفات القنابل والبوارج والغواصات النووية، وإنشاء المستودعات البترولية الضخمة التى تتسع فى المتوسط لاستيعاب ٨٠ ألف برميل . وقد وصف أحد القادة العسكريين الأمريكيين دييجو جارسيا بأنها عين البنتاجون فى المحيط الهندى.

وتعود الخطط العسكرية الغربية لتلك الجزيرة إلى عام ١٩٦٥ عندما اقتطعت الحكومة البريطانية مجموعة جزر شاجو - ومن بينها دييجو جارسيا - من موريشيوس مقابل ثلاثة ملايين جنية إسترلينى. وفى العام التالى ١٩٦٦ أجَّرت بريطانيا الجزيرة إلى الولايات المتحدة لمدة ٥٠ عاما، وأثار تخلى بريطانيا عن دييجو جارسيا جدلا سياسيا عنيفا داخل موريشيوس، واضطر رئيس وزرائها للاعتراف بأن التخلى عن تلك الجزيرة لبريطانيا كان مقابل وعد بالاستقلال (حصلت موريشيوس على استقلالها عام ١٩٦٨) وأنحى باللائمة على الخلافات التى حدثت داخل البلاد بشأن الاستقلال، وأكد أنها لو لم تحدث ما كان لبريطانيا أن تسيطر على دييجو جارسيا. وعلى الفور قامت الولايات المتحدة بنقل سكان الجزيرة إلى موريشيوس.

وقد أعلنت الولايات المتحدة عزمها على زيادة دعم وجودها العسكرى فى ديبجو جارسيا وذلك عشية التدخل العسكرى الروسى لأفغانستان، وعلى إثر ذلك قرر البنتاجون أن تكون ديبجو جارسيا أكبر قاعدة عسكرية أمريكية.

ثانيا: دفن النفايات

الصومال، أو المأساة الإنسانية الأكثر خطورة وأشد قوة، أرض البخور والعطور كما كان يطلق عليها فيما مضى، واليوم هى أرض الهلاك والموت بعد أن تكاتفت كل القوى ضده، الأطماع الدولية بتقسيمه وتفتيته، والطبيعة بتصحرها وجفافها، وأهله بالحروب والاقتتال، ويضاف إلى مصائبه هذه كارثة جديدة، كارثة من شأنها أن تقضى على ما تبقى منه إذا قرر له البقاء، وهى دفن النفايات النووية والسامة فى أراضيه وعلى سواحله.

وموضوع دفن النفايات دائما ما يحاط بسرية ويتم دون أن يكشف، ويصور على أنها مواد تستخدم فى صناعة النحاس والألومنيوم والحديد، حتى خبراء البيئة يتحدثون عن أخطارها دون أن يتعرضوا لأماكن دفنها، ولا تثار إلا إذا وقع حادث يكشف عنها مثلما كان الأمر عندما ثار موضوع القرصنة واحتجاز ناقلة البترول السعودية. فقد كشف الصيادون الصوماليون أنهم شاهدوا حاويتين كبيرتين تحملان نفايات تطفو فوق الأمواج وتقترب من السواحل بالقرب من مدينتى إثمى وبوساسو التى تبعد ١١٠٠ كم شمال العاصمة مقديشيو، وقال رئيس منظمة حقوق الإنسان فى مقديشيو إنه من المحتمل أن تكون تلك الحاويات تحمل مواد نووية أو نفايات سامة خطيرة الأمر الذى قد يسبب كارثة صحية على الصيادين وأكلة الأسماك. وإنه بسبب عدم وجود حكومة مركزية وخفر سواحل أصبحت الصومال مكانا للتخلص من النفايات. وإن الصيادين يشاهدون سفنا أجنبية تصطاد بطرق غير قانونية فى المياه الإقليمية فى الصومال وتتخلص أيضا من النفايات السامة، إنه لا توجد هيئة صحية أو مختبرات فى الصومال حتى تتحقق من مدى خطورة تلك الحاويات، وإن الصيادين يحاولون فقط تجنبها.

ويتهم القراصنة ـ الذين ينشطون على ساحل الصومال، ويدَّعون أنهم يحرسون السواحل ـ الشركات الأوروبية الكبرى بأنها تدفن النفايات السامة على شاطئ الصومال، وهم يطالبون بالفدية مدعين أن هذا المال يأخذونه لتطهير الشاطئ من النفايات.

وقال متحدث باسم القراصنة (جانوما على جاما ـ من بونت لاند) إن الفدية المطلوبة هى لمعالجة النفايات السامة التى يلقى بها دائما على شواطئ بلادنا من نحو عشرين سنة، وإن الخط الساحلى الصومالى قد دمر، ونحن نعتقد أن هذه الأموال تعتبر لا شيء إذا قورنت بالدمار الذى حدث ونشاهده فى بحارنا.

وذكر أحمد ولد عبد الله سفير الأمم المتحدة فى الصومال إن الشركات الأوروبية والآسيوية تلقى بالنفايات السامة التى تشمل النفايات النووية على شواطئ الصومال، وإن الشركات الخاصة والأفراد هم المسئولون، ولم يسم الشركات المتورطة فى هذه الأعمال، ولكنه رد السبب إلى الحرب الأهلية التى استمرت فى الصومال ١٩ سنة، وأن الشركات تدفع لوزراء حكومة الصومال الانتقالية من أجل دفن النفايات، وأنه لا توجد سيطرة حكومية. وقال إن هناك اعتبارات أخلاقية يجب مراعاتها لدى الحكومات؛ لأن الشركات تتفاوض مع الحكومة على العقود، والحكومة موزعة بين عدد من القبائل، وتساءل: كيف يمكن أن يتم تفاوض لهذه الصفقات فى بلد فى حالة حرب وفى حكومة تتصارع من أجل البقاء؟

ودفن النفايات فى الصومال ليس بجديد، فغداة الإطاحة بالحكومة المركزية عام ١٩٩١ استغلت شركات إيطالية سوء الأوضاع والفوضى السائدة فى البلاد ودفنت نفايات نووية وصناعية فيه. وإن وزير الصحة الصومالى حينذاك (نور علمى عثمان) وقع ـ بدون أى إحساس بالمسئولية ـ عقدا فى ديسمبر ١٩٩٤ مع شركة بارتنز السويسرية لدفن آلاف الأطنان من النفايات فى العاصمة مقديشيو، ويسرى العقد لمدة عشرين سنة تنتهى فى عام ٢٠١١. وقد أكد المسئولون عن برنامج البيئة فى الأمم المتحدة صحة هذا العقد، لكنهم قالوا إنه ليس

بإمكانهم منع الشركات الأوروبية من إلقاء النفايات فى الصومال، كما رفض (الدكتور مصطفى طلبة) المدير التنفيذى لبرنامج البيئة فى ذلك الحين الإعلان عن أسماء مساعديه الذين كشفوا هذه الجريمة حماية لهم حتى لا يتعرضوا لعصابات مافيا النفايات.

والمؤلم أن دفن النفايات وتلويث البيئة الأفريقية ليس جديداً على القارة، والصومال ليس البلد الأفريقى الوحيد الذى يتعرض لدفن النفايات السامة، ولا الشركات الإيطالية أو السويسرية أو الأمريكية هى التى تفعل ذلك وحدها تحت شعار أنها مواد للتنظيف الجاف، فالبنك الدولى شخصيا هو من يقوم بذلك. ففى فبراير عام ١٩٩٢ اقترح البنك أن يتولى تصدير نفايات الدول الصناعية الكبرى إلى بلدان أفريقية والعالم الثالث مع ربط قروضه بتصدير النفايات لتلك الدول، وقد أحدث هذا التقرير وقته دويا كبيرا.

وذكر (تك توتال) المتحدث باسم برنامج الأمم المتحدة للبيئة أنه فى الخمسة عشر عاما الماضية استخدمت الشركات الأوروبية الصومال وغيرها فى دفن كميات من النفايات الذرية والعشوائية منها نفايات لإشعاعات اليورانيوم والرصاص ومعادن ثقيلة مثل الزئبق وغيرها ونفايات صناعية ونفايات تتعلق بالمستشفيات ونفايات كيماوية، ولا يحتاج لذكاء لمعرفة لماذا يفعلون ذلك، إنهم يفعلون ذلك بسبب عدم الاستقرار هناك، وإن الشركات الأوروبية تتكلف ٢,٥ دولار فقط لدفن كل طن من النفايات فى سواحل الصومال، ولو أنها دفنت في أوروبا لتكلفت ٢٥٠ دولاراً عن كل طن. وإن أعاصير تسونامى عام ٢٠٠٤ نقلت وحطمت البراميل والحاويات المختلفة التى تحتوى على النفايات، ونشرت محتوياتها على نحو عشرة كيلومترات داخل اليابسة. (وهذا يشير بعلامات استفهام حول تسونامى، ويثير الظن بأنها ربما تكون بفعل فاعل). كما ذكر أنه من المستحيل معرفة عدد الأطنان لمحتويات هذه النفايات التى ألقيت على شواطئ الصومال. ولكنه وصفها بأنها خطيرة جدا، وأن نتائج التلوث على سكان السواحل هو كارثة، وهذه المشاكل تتراوح ما بين الأمراض المعدية التى تتصل

بالرئة والدم والجلد وغير ذلك من الأمراض المزمنة، وقال إننا نحتاج إلى وقت لكى نتوغل أكثر فأكثر فى هذه المناطق لمعرفة ما يحدث.

وفى تقرير للأمم المتحدة أفرج عنه عام ٢٠٠٥ جاء فيه أن نفايات نووية وعشوائية دفنت فى سواحل الصومال قد انتشرت مع الأعاصير الآسيوية الأخيرة (تسونامى)[١] تؤثر على الصوماليين القاطنين فى المناطق الساحلية .

إن آثار هذه الأعاصير على الصومال كشف عنها التقرير فى اجتماعات مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة الذى انعقد فى نيروبى عاصمة كينيا عام ٢٠٠٥، وقد وصف التقرير آثار الأعاصير التى جرت فى ديسمبر ٢٠٠٤ أنها قتلت ٣٠٠ ألف شخص فى أحد عشر بلداً فى العالم، وأن الموجات العاتية نقلت الكثير من المواد الفاسدة إلى هذه البلاد، ومنها الصومال.

إن دفن النفايات النووية والعشوائية فى الخط الساحلى فى الصومال يجرى من مدة، وصائدو الأسماك الصومالية يرون براميل وحاويات يقذف بها عند شواطئهم، والموظفون الصوماليون يقولون إن عمليات الدفن غير الشرعية تحدث على طول السواحل الأفريقية الطويلة حيث لا يوجد حرس حدود ولا حراس سواحل ولا موظفون متخصصون فى الصحة ولا تسهيلات لاكتشاف ما الذى يقذف به.

ثالثا: اليورانيوم

الصومال بلد غنى باليورانيوم، وأعمال التنقيب الأولى عن حقوله واستثماره أجريت بمشاركه الاتحاد السوفييتى السابق فى سبعينيات القرن العشرين. وكان هذا من أهم أسباب التهاب الوضع فى الصومال، وهو محاولة احتلال مكامن اليورانيوم الطبيعية الواقعة بالقرب من مدينة (دوسامارب) والمطار.

---

(١) تسونامى هى موجات عاتية ضربت شواطئ شرق آسيا وجزر المالديف بالمحيط الهندى.

وقصة اليورانيوم كواحدة من أهم عوامل الجذب إلى الصومال بدأت عندما وقعت حكومة سياد برى فى عام ١٩٧٦ اتفاقا مع الاتحاد السوفييتى يمنحه حقوقا حصرية فى اليورانيوم الصومالى، وهذا ما دعا الولايات المتحدة أن تعمل بشتى الوسائل على خروج الصومال من دائرة التحالف مع الكتلة الشرقية.

وعقب الإطاحة بسياد برى عام ١٩٩١ تأهبت الولايات المتحدة لتحل محل النفوذ السوفييتى السابق، ولكنها اضطرت إلى الانسحاب من الصومال بشكل مهين بعد سحل الجنود الأمريكيين والتمثيل بجثثهم.

وقد أكد السفير الصومالى فى موسكو (محمد حندولى) فى يونيو ٢٠٠٨ أن بلاده تدعو الشركات الروسية لاستثمار حقول اليورانيوم والغاز، وأنه أجرى لذلك مباحثات مع شركة ذاروبيج جيولوجيا، ويأمل فى التباحث مع شركة غاز بروم وهى من كبريات الشركات الروسية. ولا شك أن هذه الخطوة ستشعل قلق الولايات المتحدة.

إن الصراع العالمى حول اليورانيوم سيحتدم فى الفترة القادمة، وبالتالى الصراع على الصومال سيتزايد للوصول إلى مكامن خامات الصومال.

* * *